



الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا

الدورة الاستدراكية 2013

الموضوع

الصفحة
1



RS03

| | | | |
|---|--------------|--|------------------|
| 3 | مدة الإختبار | الفلسفة | المادة |
| 3 | المعامل | شعبة الآداب والعلوم الإنسانية: مسلك الآداب | الشعبة أو المسلك |

اكتب (ي) في أحد المواضيع الثلاثة الآتية:

الموضوع الأول :

هل تخدم القوة الحق ؟

الموضوع الثاني :

" إن العنف الذي يجب إدانته هو العنف الذي يهدم لا العنف الذي يبني. "
أوضح (ي) مضمون القولة وبيّن (ي) أبعادها.

الموضوع الثالث :

" من الصعب أن يوجد دليل تجريبي حاسم يسمح بإثبات أو إبطال نظرية علمية ما. ذلك أن مجموعة من المعطيات التجريبية يمكنها إثبات أو إبطال فرضية معزولة، لكن قدرتها هذه لا تمتد لتشمل مجال النظريات. إن كل توافق بين النظرية و التجربة، و هو توافق محدود بالضرورة في مجال معين، هو في صالح النظرية المعنية لكنه ليس مؤشرا يؤكد أنها حقيقة، إذ يمكن لهذا التوافق بين النظرية و التجربة أن ينتج عن تسرب أخطاء إلى النظرية و التجربة معا. كما أن عدم التوافق لا ينبغي أن يفسر دائما بكونه دحضا نهائيا للنظرية (...). و لا يعني كل هذا أن لا تأثير للتجربة على تطور النظريات العلمية، و لكن فقط أن التحقق التجريبي سيرورة مركبة و مُعقدة (...). لا ينبغي، إذن، أن نفكر في العلاقات بين النظرية و التجربة، أو أن نتصورها كعلاقات استقراء (النظرية هي فقط نتاج لمعطيات تجريبية) أو علاقات دحض (التجربة هي المعيار الوحيد للحكم على صحة النظرية) لأن كلا التصورين يقومان على فكرة خاطئة: من جهة اعتبار الاختبارات التجريبية وحدها ذات أهمية، و من جهة أخرى اعتبار نتيجة هذه الاختبارات صحيحة دائما."

حلل (ي) النص و ناقشه (يه)



الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا

الدورة الاستدراكية 2013

عناصر الإجابة



RR03

الصفحة
1
4

| | | | |
|---|-----------------|--|----------------------|
| 3 | مدة الإختبار | الفلسفة | المادة |
| 3 | المعامل | شعبة الآداب والعلوم الإنسانية: مسلك الآداب | الشعبة، أو المسلك |

عناصر الإجابة وسلم التنقيط

توجيهات عامة

سعيًا وراء احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين، يرجى من السادة الأساتذة المصححين أن يراعوا:

- مقتضيات المذكرة الوزارية رقم 142/04 الصادرة بتاريخ 16 نونبر 2007 والمتعلقة بالتقويم التربوي بالسلك الثانوي التأهيلي لمادة الفلسفة، وكذا المذكرة الوزارية رقم 159 الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2007 المحينة بتاريخ 26 فبراير 2010 تحت رقم 37، والخاصة بالأطر المرجعية لمواضيع الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا، مادة الفلسفة؛
- التعامل مع عناصر الإجابة المقترحة، بوصفها إطارا موجها يحدد الخطوط العامة للمنهجية وللمضامين المعرفية الفلسفية المنتظر توفرها، في إجابات المترشحين، انسجاما مع منطوقات المنهاج الذي يعتبر المرجع الملزم، مع مراعاة تعدد الكتب المدرسية المعتمدة، وإبقاء المجال مفتوحا أمام إمكانيات المترشحين لإغناء هذه الإجابات وتعميقها؛
- توفر إجابات المترشحين على مواصفات الكتابة الإنشائية الفلسفية: فهم الموضوع وتحديد الإشكال المطروح، تدرج التحليل والمناقشة والتركيب، سلامة اللغة ووضوح الأفكار وتماسك الخطوات المنهجية....

توجيهات إضافية

يتعين على السادة المصححين تثبيت نقط التصحيح الجزئي على ورقة تحرير المترشح، بالإضافة إلى النقطة الإجمالية مرفقة بالملاحظة المفسرة لها؛

يتعين على السادة المصححين مراعاة سلم التنقيط الذي يتراوح ما بين 20/00 و 20/20، وذلك لأن التقويم في الفلسفة، كمادة مدرسية، هو أساسا تقويم مدرسي، وبالتالي فمن غير المقبول قانونيا وتربويا أن يضع المصحح سقفا محددًا لتنقيطه، يتراوح مثلا بين 20/00 و 20/15 بناء على تمثلات خاصة حول المادة، سيما أن الأمر يتعلق بامتحان إسهادي يتوقف عليه مصير المترشح.

إن حصر التنقيط ما بين حد أدنى معين وحد أقصى يوقفه المصحح عند 12 أو 13 أو 14 على 20 مثلا، بالنسبة لمترشحي الشعب والمسالك التي تشكل فيها الفلسفة مادة مُمَيِّزة (ذات المعامل 3 و4) يحرم المترشحين من الاستفادة من امتياز معامل المادة وخاصة المتفوقين منهم.

ضرورة إخضاع كل ورقة تحرير حصلت على نقطة 20/03 فما أقل للتداول داخل لجنة التصحيح، بعد إخبار منسق اللجنة، وذلك حرصا على الموضوعية المنصفة للمترشح، والحرص على التصحيح المشترك كلما كان ذلك ممكنا.

إذا توفرت في إجابة المترشح الشروط المنهجية والمضامين المعرفية المناسبة للموضوع، وكانت هذه المضامين لا تتطابق مع عناصر الإجابة، جزئيا أو كليا، فإن المطلوب من المصحح أن يراعي في تقويمه بالدرجة الأولى المجهود الشخصي المبني للتلميذ في ضوء روح منهاج مادة الفلسفة وإشكالاته.

السؤال :

الفهم : (04 نقط)

يتعين على المترشح(ة) أن يوظف الإشكال داخل مجزوءة السياسة، وأن يعالجه انطلاقا من مفهومي الحق والعدالة، وذلك بإبراز المفارقة التي يضمورها الحق بإقصائه للقوة وافتراضه لها في الآن ذاته. فيتساءل هل يلزم عن الحق المضاد للقوة إقصاء لها أم أن الحق في بعده الوضعي يظل، مع ذلك، في حاجة ماسة إلى القوة؟

التحليل: (05 نقط)

يتعين على المترشح(ة) في تحليله للأطروحة المفترضة في السؤال أن يحدد مفهومي الحق والعدالة ويبين تنافرهما وتلازمهما من حيث الأساس والغاية، وذلك من خلال العناصر الآتية :

- يعارض الحق القوة من حيث إنه لا يلزم بفعل ما بقدر ما يضمن الأفعال الممكنة والمسموح بها ؛
- من المفارقة أن يستعمل الحق القهر/القسر الخالص لأن الفعل يصبح إذ ذاك إجباريا ؛
- العلاقة المبنية على الحق تتعارض و العلاقة المبنية على الأمر الواقع من حيث أن الأولى تفترض وساطة العقل و الإرادة، وأن الثانية تفترض السلطة والإكراه ...

(يعتبر التحليل جيدا إذا كان شاملا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

المناقشة : (05 نقط)

- ينتظر أن يناقش المترشح(ة) الأطروحة المفترضة في السؤال و أن يبين ضرورة استناد الحق على قوة شرعية حتى يكون فعالا:
- غاية الحق ضمان نوع من الأفعال تتسم "بالهشاشة" و تخضع دوما لتهديد الخرق لذا تلزم القوة لجزر كل خرق ممكن؛
 - الحق يحول جوهريا طبيعة القوة فهو يستعملها لجزر خرق لا لخلق أفعال؛
 - القوة المستعملة من طرف الحق متناسبة مع الفعل المدان و تستلزم في تطبيقها قوة عمومية نزيهة ...

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حللها و أضفى طابع النسبية عليها، علما بأن

العبرة لا تكون بعدد الأطروحات المستحضرة في المناقشة و إنما بنوعيتها)

التركيب: (03 نقط)

يمكن للمترشح(ة) أن يبين عدم جدوى حق لا يُحترم، و بالتالي ضرورة قانون وضعي تضمنه قوة عمومية، كما يمكن للمترشح أن يبين أن القوة الشرعية قد تسقط في الشطط عند استعمالها أو قد تكون مجرد وسيلة ترمي إلى الدفاع عن مصالح طبقية...

(يعتبر التركيب جيدا إذا كان منسجما مع التحليل والمناقشة ومعبرا عن مجهود شخصي)

الجوانب الشكلية: (03 نقط)

القول:

الفهم : (04 نقط)

يتوقع من المترشح(ة) أن يوظف جوابه داخل مجزوءة السياسة ضمن مفهومي العنف و الدولة و يتساءل عن وضع العنف من حيث إيجابيته و سلبيته.

التحليل: (05 نقط)

ينتظر من المترشح(ة) الوقوف عند المفاهيم التي تنتظم حولها الأطروحة المتضمنة في القول و حاجتها المفترض والتي تؤكد على وجوب إدانة العنف الهدام و غير المشروع، وذلك من خلال العناصر الآتية :

- العنف المطلق المدان هو المنافي لحق الإنسان الأول الكامن في الحفاظ على الحياة (الحروب الأهلية، الحروب بين الدول...) ؛
- العنف المدمر هو الحاصل عن الحرية الطبيعية المطلقة القائمة على منطق حق القوة حيث لا يكون كل فرد حرا إلا بمقدار ما له من قوة و حيث يسود قانون الأقوى؛
- عنف الطاغية و عنف الدولة المستبدة يتنافى و الحق الطبيعي للإنسان في الحياة و الحرية، و لا يولد سوى طاعة آلية تلغي الحرية و الإرادة؛
- العنف غير المؤطر بقوانين عادلة يكون دوما غير متناسب مع الفعل المحاسب عليه؛
- العنف الرمزي مدمر من حيث إخفاؤه لمظاهر القسر و الإكراه و الإقصاء...

(يعتبر التحليل جيدا إذا كان شاملا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

المناقشة : (05 نقط)

- ينتظر أن يناقش المترشح(ة) الأطروحة الكامنة في القولة بإبراز متى يكون العنف بناء، و ذلك من خلال ما يأتي:
- الحرية الطبيعية لا تتحول إلى حرية مدنية إلا عن طريق التعاقد و القوانين الوضعية؛
 - الحق يقضي القوة القسرية و يفترضها في الآن نفسه: يقصدها لأنها هدامة و أساس للثأر و تقويض للحمة الاجتماعية، ويفترضها لأنها هي ما يفعل القانون؛
 - القوة و العنف المستعملان من طرف سلطة سياسية شرعية لا يكونان مصدر نشأة الفعل بل عقابا متناسبا و الفعل الخارق للقانون؛
 - يمكن تبرير الحرب بمقاصدها حين تكون عادلة أو شكلا من أشكال المقاومة ضد الجور و الطغيان...

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حللها و أضفى طابع النسبية عليها، علما بأن العبرة لا تكون بعدد الأطروحات المستحضرة في المناقشة و إنما بنوعيتها)

التركيب: (03 نقط)

- قد يكتفي المترشح(ة) بتجميع عناصر تحليله و مناقشته، أو قد يبين أن كل تفكير في العنف ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف ظروفه و بواعثه لكي لا يتم إصدار حكم قطعي حول الموضوع، أو قد يفتح على رهانات مفهوم دولة الحق و القانون.
- (يعتبر التركيب جيدا إذا كان منسجما مع التحليل و المناقشة و معبرا عن مجهود شخصي)

الجوانب الشكلية: (03 نقط) القولة لماكيافي

النص:

الفهم : (04 نقط)

- يتعين على المترشح(ة) أن يوظف معالجته للنص في سياق مجزوءة "المعرفة" ضمن الزوج المفهومي "النظرية و التجربة" و أن يصوغ إشكال ارتباط التجربة بالنظرية من حيث قدرة الأولى على إثبات الثانية، فيتساءل عن طبيعة العلاقة بينهما...

التحليل: (05 نقط)

- يتوقع من المترشح(ة) في تحليله للنص الوقوف عند المفاهيم و الأفكار التي تنتظم حولها الأطروحة و حاجتها و القائلة بمحدودية المعطى التجريبي في إثبات أو دحض النظرية العلمية، و ذلك في ضوء العناصر الآتية:
- صعوبة وجود دليل تجريبي حاسم و نهائي لإثبات أو إبطال بناء نظري علمي؛
 - الدليل التجريبي باعتبار طبيعته الجزئية قد يبطل فرضية معزولة لكن ليس البناء النظري العام؛
 - التوافق بين النظرية و التجربة توافق محدود و مشروط لأن التوافق لا يعني أن النظرية حقيقية و لأن احتمال الخطأ يظل واردا؛
 - عدم التوافق بين النظرية و التجربة ليس بالضرورة دحضا للنظرية؛
 - التحقق التجريبي من البناء النظري هو سيرورة معقدة و مفتوحة؛
 - ضرورة تجاوز الموقف الذي يعتبر أن التجربة تؤدي بالضرورة إلى النظرية عن طريق الاستقراء...

(يعتبر التحليل جيدا إذا كان شاملا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

المناقشة : (05 نقط)

- قد تكون على شكل تدعيم و توسيع لأطروحة النص أو على شكل انتقاد يبين محدودية الأطروحة موضوع النص، ويمكن للمترشح(ة) أن يعتمد العناصر الآتية:
- استحضار التصورات التي تؤكد أن معيار علمية النظرية العلمية هو تماسكها الداخلي و بناؤها المنطقي أو قابليتها للتكذيب؛
 - استحضار التصورات التي تعطي الأهمية للتجربة؛
 - يفترض التحقق التجريبي مفاهيم نظرية تنظمه...

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حللها و أضفى طابع النسبية عليها، علما بأن العبرة لا تكون بعدد الأطروحات المستحضرة في المناقشة و إنما بنوعيتها)

التركيب: (03 نقط)

- يمكن للمترشح(ة) أن يخلص إلى تركيب عناصر التحليل و المناقشة بما يفيد العلاقة المعقدة بين البناء النظري العام و التأكيد التجريبي لهذا البناء، كما يمكن أن يكون انفتاحا على خلاصات تجعل التماسك المنطقي الرياضي للبناء النظري أو التأكيد التجريبي المعيار الوحيد لعلمية النظرية...

(يعتبر التركيب جيدا إذا كان منسجما مع التحليل والمناقشة ومعبرا عن مجهود شخصي)

الجوانب الشكلية: (03 نقط)

مرجع النص:

Mario Bunge : *Philosophie de la physique* ; Ed. Seuil ; 1975 p 292/293